في أمسية رمضانية بمحافظة ذمار.. رئيس مجلس النواب:

أي خطوة تعيق إجراء الانتخابات النيابية في موعدها لا تخدم المصلحة الوطنية

شرعية وسيادة وقوة الوحدة والديمقراطية باتت اليوم محاطة بسياج من قوة الدستور والقانون

ذمار/ سبأ:

أكد رئيس مجلس النواب يحيى الراعي أن الانتخابات النيابية ستجري في موعدها الدستوري المحدد في شهر إبريل من العام القادم ، ودعا إلى ضرورة تضافر جهود الجميع والتفاعل مع هذا الحدث الوطني الكبير وتهيئة المناخات المناسبة لإنجاحه لما من شأنه تعزيز مسيرة الديمقراطية وتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة.

و في الأمسية الرمضانية التي أقامتها محافظة ذمار مساء أمس الأول قال الراعي:" إن الانتخابات هي جوهر العملية الديمقراطية ولهذا فإن أي خطوة تعيق إجراء هذه الانتخابات في موعدها وتحت أي مبرر،لا تخدم الديمقراطية و المصلحة الوطنية .. مؤكدا حرص القيادة السياسية على رعاية التجربة الديمقراطية، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في صناعة القرار، وعلى الحوار ومشاركة الجميع في منظومة العمل السياسي سواء في السلطة أو المعارضة باعتبار الجميع شركاء في هذا الوطن .. ونوه في هذا الصدد إلى أن القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح تبنت العديد من القرارات التي استهدفت في المقام الأول تعزيز الديمقراطية وتوسيع تجربة السلطة المحلية وتطويرها في إطار التهيئة للانتقال إلى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات ، الذي وعد به فخامة الأخ الرئيس في برنامجه الانتخابي .

وأثنى على الجهود المبذولة في محافظات الوطن كافة لترجمة أهداف البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية .

وتناول رئيس مجلس النواب في الأمسية التي حضرها وزير الشباب والرياضة حمود عباد ووزير الكهرباء والطاقة عوض السقطري ومحافظ محافظة ذمار يحيى العمري ورئيس الاتحاد التعاوني الزراعي محمد بشير ما تم إنجازه في هذا المجال سواء على الصعيد التنموي أو السياسي أو الاجتماعي وغيره ..مبينا أن الشركات العالمية الكبرى بدأت تتجه نحو اليمن وخصوصا بعد انعقاد مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية .

وأوضح أن تكلفة المشاريع المنجزة خلال الفترة الماضية من عمر الوحدة المباركة بلغت أكثر من /826/ مليار ريال وشملت كافة محافظات الجمهورية.

وأشار الراعي إلى أنه تم رفع المبالغ المخصصة لشبكة الرعاية الاجتماعية إلى الضعف وبلغ حجم الإنفاق عليها حاليا أكثر من /40/ مليار ريال يستفيد منها ما يقارب مليوناً و/100/ ألف حالة، ويتم حاليا إجراء عملية المسح الميداني لإضافة/700/ ألف حالة جديدة .. بالإضافة إلى الاهتمام بتنفيذ واستقطاب المشاريع الاستثمارية التي من شأنها توفيرفرص العمل والحد من البطالة.

وتطرق إلى التطور الذي شهدته المسيرة الديمقراطية في اليمن والتي يرعاها فخامة الرئيس علي عبد الله صالح منذ جاء ميلادها مقترناً بإعادة تحقيق وحدة الوطن لتكون الخيار الأمثل للوصول للسلطة سلميا ..مشيراً الى أن هناك العديد من التطورات السياسية التي يشهدها الوطن وفي مقدمتها مشروع التعديلات الدستورية بهدف تطوير النظام السياسي والديمقراطي في الوطن وتعزيز تجربة الحكم المحلي واسع الصلاحية وبما يكفل توسيع نطاق المشاركة الشعبية في صنع القرار .

وقال: " لعلكم تابعتم ما حققته تجربة انتخاب المحافظين من نجاح والتي نقطف اليوم ثمارها الطيبة في المجال التنموي وإدارة شؤون الحكم المحلي في المحافظات وسوف تعزز هذه التجربة الديمقراطية الفريدة قريباً من خلال انتخابات مديري المديريات بعد إجراء التعديلات الدستورية إن شاء الله التي ستضمن الانتقال إلى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات وإلى اعتماد نظام الغرفتين التشريعيتين المتمثلين بمجلس النواب والشورى وتحديد فترتيهما بأربع سنوات .

ولفت إلى أنه تم تعزيز استقلالية السلطة القضائية وتحقيق الكثير من الإصلاحات في المجال القضائي والمزايدات وإقرار قوانين الذمة المالية والمناقصات والمزايدات والانضمام إلى برنامج الشفافية في إنتاج النفط وتنفيذ المرحلة الثانية من إستراتيجية الأجور والمرتبات وتشجيع الاستثمارات واعتماد نظام النافذة الواحدة للتعامل مع الاستثمار وتطوير علاقة اليمن مع المجتمع الدولي ومع المانحين وتعزيز قدرة اليمن الدفاعية والأمنية وتنفيذ خطة الانتشار الأمني وتطوير خفر السواحل وتعزيز قوة مكافحة الإرهاب .

وفيما يتعلق بتوسيع مشاركة المرأة أكد رئيس مجلس النواب أنه تم توسيع مشاركتها في المناصب التنفيذية وإصدار قرار جمهوري بإنشاء إدارات عامة لتنمية المرأة في أمانة العاصمة والمحافظات.. وسوف تتواصل جهود الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية وفي مختلف المجالات .. معتبرا أن كل ذلك يؤكد مصداقية التوجه لدى القيادة السياسية في الوفاء بالوعود التي تضمنها البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

وأعتبر الراعي أن إجماع الشعب اليمني على تجديد الثقة لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح في الانتخابات الرئاسية الأخيرة إنما يعكس الثقة المطلقة بالسجايا القيادية الفذة التي يتمتع بها هذا الزعيم فضلا عن كون هذا الإجماع يمثل اختيار لنهج التسامح والاعتدال والوسطية والحكمة في إدارة لسياسة الداخلية والمنحاز إلى قضايا ومصالح الأمة العربية والإسلامية في سياسته الخارجية،ولتعزيز العلاقات الإستراتيجية المتطورة التي تربط اليمن بأشقائها في دول الخليج والدول العربية وتنمية مصالحها مع بقية دول العالم .

وأضاف: "أن شرعية وسيادة وقوة الوحدة اليمنية والديمقراطية باتت محاطة اليوم بسياج من قوة الدستور والقانون والسيادة التي لا تتحكم بها رغبة حاكم ولا نزوة محكوم لأن إرادة الجماهير ليست مصادرة ولا قيد الإملاء والوصاية".

وتطرق الراعي إلى الحوارات التي جرت بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة حول موضوع التعديلات لقانون الانتخابات وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات .

وقال :" في إطار حرص القيادة على المصلحة الوطنية ومشاركة الجميع في بناء الوطن وتحقيق التوافق إزاء كافة القضايا الوطنية تم دعوة الأخوة في أحزاب اللقاء المشترك وغيرها من الأحزاب على الساحة الوطنية إلى الحوار".

وأضاف:" وبالفعل ومنذ أكثر من عام وشهرين وبرعاية من فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح عقدت الكثير من اللقاءات وجلسات الحوار بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك وعلى أساس أن الشراكة الوطنية ينبغي أن ترتكز على أساس احترام الجميع للدستور

والقوانين وقواعد الديمقراطية التي تفرض احترام إرادة الشعب المعبر عنها في صناديق الاقتراع ".

وتابع قائلا :" ولكن للأسف ظلت تلك الأحزاب تماطل في المضي قدماً في تنفيذ ماتم الاتفاق عليه في إطار مشروع التعديلات الخاصة لقانون الانتخابات والاستفتاء والتي كانت معروضة أمام مجلس النواب والتي جاءت بعد عدة لقاءات وحوارات طويلة تم فيها تقديم الكثير من التنازلات والمرونة سواء في ما يتعلق بإجراء التعديلات في قانون الانتخابات أو تشكيل اللجنة العليا للانتخابات" .

مشيراً إلى أن المؤتمر الشعبي العام نفذ توجيهات رئيس الجمهورية الذي كان حريصاً على تحقيق التوافق وباعتبار أن مسؤولية الوطن مسؤولية الجميع ولكن تلك الأحزاب فهمت هذا التوجه فهما خاطئا وظنت أنها عن طريق الضغط على عنصر الزمن تستطيع تحقيق مكاسب خارج نطاق الدستور والقانون واللعب على قضايا لا تندرج في إطار المسؤوليات المتبادلة بين السلطة والمعارضة .

وأكد رئيس مجلس النواب أن جماهير الشعب وفي مقدمتهم القوى الوطنية هي التي ستتصدى لأي محاولات لإثارة وافتعال الأزمات وأي نزعة للتعطيل أو لتهييج الشارع وإقلاق أمن وسكينة المجتمع.ودعا الجميع إلى أن يدركوا أن الانتخابات وصناديق الاقتراع هي الوسيلة الوحيدة التي أنتهجها الشعب للتداول السلمي للسلطة وسيعمل على حمايتها وعدم السماح بإعاقتها.

ونوه الراعي بالقرار الحكيم الذي اتخذه فخامة الرئيس لإيقاف العمليات العسكرية في محافظة صعدة والذي كان له أثراً إيجابياً وبالغاً في النفوس كونه قراراً اتسم بالحكمة والمسؤولية الوطنية وجسد الحرص على إيقاف نزيف الدم وإنهاء الفتنة التي أشعلتها عناصر التمرد .

وأشار إلى أن محافظة صعده تنعم اليوم بالأمن والسلام وتتسارع الجهود فيها لإعادة أعمار ما تضرر من أحداث الفتنة .. لافتا إلى أن الحكومة خصصت مبلغ 10 مليارات ريال بصورة استثنائية لمواجهة متطلبات إعادة الأعمار والدفع بمسيرة التنمية في المحافظة .

وتناول الراعي ما شهدته بعض المحافظات الشرقية والجنوبية من ممارسات خارجة عن الدستور والنظام والقانون تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار واستهداف الوحدة الوطنية .. مشيرا إلى أن تلك الممارسات تستدعي من الجميع وفي المقدمة أبناء تلك المحافظات الوقوف أمام أيه عناصر حاقدة ومأجورة تسعى لإعادة عجلة التاريخ في الوطن إلى الوراء غير مدركة بأن الوحدة هي قدر ومصير الشعب اليمني وأنها وجدت لتبقى وأن أي محاولات للنيل من الوحدة الوطنية أو الإساءة لشعبنا اليمني ستبوء بالفشل كما أفشلت غيرها من المحاولات والمؤامرات في الماضي لأن الشعب اليمني يعرف كيف يصون وحدته ويدافع عنها ويعرف حقيقة تلك العناصر الحاقدة على الوطن ووحدته.

هذا وقد أشاد الجميع بالجهود التي تبذلها الدولة من أجل تعزيز مسيرة التنمية في الوطن وإيصال المشاريع التنموية إلى كافة المناطق والمديريات في ربوع الوطن.

وثمنوا المنجزات التنموية والديمقراطية التي تحققت لشعبنا اليمني في عهد الوحدة المباركة وفي ظل القيادة الحكيمة لفخامة الأخ الرئيس / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية .. مؤكدين على ضرورة تضافر الجهود وتكاملها لبناء الدولة اليمنية الحديثة والمشاركة الفعالة في الانتخابات النيابية القادمة .

حضر الأمسية أصحاب الفضيلة العلماء ومناضلو الثورة اليمنية وعدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى ووكلاء المحافظة وأعضاء المجالس المحلية ومسؤولو المكاتب التنفيذية ورؤساء وأعضاء المحاكم الابتدائية والاستئنافية والنيابات العامة وقيادات فروع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات المهنية والإبداعية والمشائخ والأعيان والشخصيات الاجتماعية والشعراء والأدباء والكتاب والإعلاميون وأعضاء الغرفة التجارية والصناعية والقطاع النسائي وممثلو مختلف الفئات الاجتماعية في المحافظة.

الجماهير وقواها الوطنية ستتصدى لمحاولات إثارة الأزمات وإقلاق أمن وسكينة المجتمع

رئيس مجلس الوزراء في الأمسية الرمضانية بالمكلا

ندعو كافة القوى السياسية والاجتماعية إلى الاصطفاف والتصدي الحازم للأفكار والأصوات الهدامة

مشروع التعديلات الدستورية يأتي في سياق جهود التطوير الرامية إلى تعزيز قدرات البناء

المكلا / سبأ:

دعا رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور جميع القوى السياسية والاجتماعية إلى الاصطفاف والتصدي الحازم للأفكار والأصوات الهدامة التي تسعى إلى إعادة عقارب الساعة إلى الوراء ..وأعرب عن أسفه إزاء تصرفات بعض القوى السياسية التي لم ترق إلى مستوى المسئولية والوعي الوطني تجاه القضايا الوطنية ولا سيما تلك التي تمس أمن الوطن ومستقبل أبنائه.

ونوه رئيس مجلس الوزراء في الكلمة التي القاها مساء امس في الامسية الرمضانية بمدينة المكلا والتي نظمتها محافظة حضرموت وحضرها أعضاء السلطتين التنفيذية والمحلية في ساحل حضرموت واعضاء مجلسي النواب والشورى والشخصيات الاجتماعية وجمع غفير من أبناء مديريات الساحل، نوه في سياق استعراضه للتطورات السياسية والاقتصادية والتنموية على الساحة الوطنية إلى حرص فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية على التطوير المستمر للبناء السياسي للدولة والممارسة الديمقراطية .

وأشار إلى أن مشروع التعديلات الدستورية الذي بادر به فخامته يأتي في سياق جهود التطوير الرامية إلى تعزيز قدرات هذا البناء .

وقال « لقد تضمنت التعديلات تأكيد الحكم المحلي واسع الصلاحيات وتعزيز اللامركزية المالية والإدارية للسلطة المحلية في المحافظات، واتاحة المرونة اللازمة امامها في اتخاذ القرارات وترتيب اولوياتها وادارة مواردها وتحمل مسئولياتها تجاه المجتمعات المحلية على نحو اوسع».

وأضاف «كما تشتمل التعديلات المقدمة تعزيز البيئة التشريعية للدولة من خلال ايجاد نظام الغرفتين - مجلس النواب ومجلس الشورى- الذي سيتم انتخاب اغلبية اعضائه من قبل المحافظات وبصورة متساوية في عدد الممثلين لها» وتطرق الدكتور مجور إلى موقف احزاب اللقاء المشترك من الاستحقاق الانتخابي القادم .. وقال: في حالة عدم مبادرة اللقاء المشترك إلى تسمية اعضائه للمشاركة في قوام اللجان الانتخابية والفرعية التي ستتولى ادارة العملية الانتخابية فانه سيتم اللجوء إلى تشكيل اللجان الانتخابية من بين المتقدمين للخدمة العامة لدى وزارة الخدمة المدنية والتأمينات أو من القضاء.

وأكد رئيس الوزراء في معرض حديثه عن البرنامج الانتخابي الرئاسي أن الحكومة الحالية قد ركزت في برنامجها على تنفيذ الأولويات في المحاور الرئيسية للبرنامج الانتخابي المتضمنة اصلاح البناء المؤسسي واعادة النظر في الأطر المؤسسية التي تدير التنمية والتوسع في شبكة الامان الاجتماعي والمضي في تحديث الخدمة المدنية وايجاد مساكن لذوي الدخل المحدود وكذا مكافحة الفساد وتعزيز البيئة الإستثمارية المحفزة للاستثمارات وزيادة التمكين السياسي والإداري والإقتصادي للمرأة.

ولفت الى أن هذه المحاور أولوية مطلقة في عمل الحكومة للعامين الماضي والحالي.

وقال الدكتور مجور « تم التركيز في هذا المجال للقضاء على البذور المنمية للفساد، حيث تم صياغة قانون جديد للمناقصات والمزايدات الحكومية تم بموجبه تشكيل لجنة عليا مستقلة للمناقصات، وسيليها لجنة عليا لمراقبة عملية تنفيذ المناقصات، بالإضافة إلى إصدار قانون مكافحة الفساد وإنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، بما تمثله هذه العملية من تطور مؤسسي لمحاربة الفساد في الجهات الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة..موضحا أن الدولة وفي إطار جهودها للتخفيف من الفقر تصرف سنويا عبر شبكة الأمان الاجتماعي 45 مليار ريال.

وأشار إلى مشروع الصالح السكني لذوي الدخل المحدود والذي يشمل في مرحلته الأولى بناء ستة آلاف وحدة سكنية في عدد من المحافظات منها محافظة حضرموت بعدد 600 وحدة وذلك بتكلفة إجمالية لهذه المرحلة تبلغ 25 مليار ريال.

ولفت إلى الخطوات المنجزة في إطار مشروع تحديث الخدمة المدنية وتطبيق نظام البصمة والصورة الذي يسعى إلى القضاء على حالات الإزدواج الوظيفي والوظائف الوهمية..مؤكدا أن هذا المشروع سيخلق إدارة كفؤة للموارد البشرية ناهيك عن إتاحته فرص عمل أمام الشباب.. وقال « إن الحكومة تدرس حاليا إمكانية الإنتقال إلى المرحلة الثالثة في استراتيجية الأجور والمرتبات والذي يتطلب بالضرورة مجموعة من الإجراءات من بينها التخلص النهائي من حالات الإزدواج والوظائف الوهمية.

ونوه رئيس الوزراء إلى التحسن الكبير الذي طرأ على بيئة الأعمال والاستثمار في اليمن.. وقال «لقد ساهم مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار المنعقد في إبريل من العام الماضي في صنعاء وكذا مؤتمر المكلا حول الاستثمار العقاري الذي عقد في النصف الأول من العام الجاري، في استقطاب العديد من المشروعات في مجالات العقارات والسياحة والنقل الجوي وصناعة الاسمنت».

وفي مجال تمكين المرأة أشار رئيس الوزراء إلى التواجد المشهود للمرأة في مختلف المواقع القيادية ابتداءا من مجلس الوزراء ومرورا ببقية المؤسسات الدستورية والأطر الحكومية المختلفة.. منوها إلى مطالبة الرئيس والتي ضمنها مشروع التعديلات الدستورية بشأن تخصيص ما لا يقل عن 15 بالمائة للمرأة في المجالس المنتخبة بما في ذلك طرح دوائر انتخابية للتنافس بين النساء فقط.

وتناول الدكتور مجور التطورات التنموية والحضرية في محافظة حضرموت .. وقال « لقد حظيت المحافظة بالكثير من المشاريع التنموية الاضافية خلال السنوات الثلاث الماضية ..مشيرا الى الاهتمام والرعاية الكبيرة التى يوليها فخامة الاخ رئيس الجمهورية بهذه المحافظة وابنائها وحرصه على معالجة قضاياها التنموية وتعزيز دورها الاقتصادي ومكانتها الاستثمارية ..موضحا انه من المقرر ان يتم انشاء محطة كهربائية بقوة 400 ميجاوات في منطقة بلحاف ستستفيد منها محافظات شبوة وحضرموت والمهرة .. مؤكدا انه تم التوقيع على مذكره تفاهم مع شركة توتال لانشاء محطة كهربائية بقوة خمسين ميجاوات ، ستستفيد منها مدن وادى حضرموت بما لا يقل عن 25 ميجاوات .

وتناول رئيس الوزراء في سياق كلمته عدداً من القضايا والمواضيع والتي تهم المواطن.

وكان محافظ حضرموت سالم احمد الخنبشي قد القى كلمة رحب في مستهلها برئيس الوزراء ومرافقيه والتى تأتي ترجمة لتوجيه فخامة رئيس الجمهورية بهدف الأطلاع المباشر والوقوف امام الهموم والصعوبات التى تواجه المحافظات والعمل على حل ما يمكن حله بالتعاون مع السلطات المحلية.

ولفت الى أن ما يعزز من أهمية هذه الزيارات لكبار المسئولين للمحافظات انها ستكون تقليدا سنويا رائعا للقاء بكافة شرائح المجتمع في المحافظات والاحزاب والمنظمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية.

واشار الخنبشي الى ان محافظة حضرموت كغيرها من محافظات الجمهورية شهدت الكثير من الانجازات والتطورات الايجابية وخاصة بعد إعادة تحقيق وحدة الوطن واعلان الجمهورية اليمنية في الـ 22 من مايو 1990م ..مؤكدا ان ابناء حضرموت على ثقة من اهتمام القيادة السياسية بتطوير المحافظة في مختلف المجالات والتي تمتلك مقومات كبيرة لجذب الاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية وهو ما يتطلب تنمية هذه المقومات من خلال استكمال البنى التحتية التي تتطلبها .

ولفت في هذا الصدد إلى أهمية توفير اعتمادات مالية لانشاء ميناءي بروم والضبة، بالاضافة الى انشاء المنطقه الصناعية وتعزيز القوة الانتاجية لمحطتي كهرباء الساحل ووادي حضرموت وبقوة 50 ميجاوت لكل واحده منها وإعادة تاهيل مطار المكلا وتحويله الى مطار دولي .

واكد محافظ حضرموت أن التخفيف من حدة المركزية في كافة المعاملات سيكون له الاثر البالغ في تنفيذ اداء المهام المنوطة بمختلف الاجهزة بالمحافظة فضلا عن آثرها الإيجابية في تسهيل اجراءا ت الترخيص للمشاريع الاستثمارية.

حضر الامسية وزير الاشغال العامة والطرق المهندس عمر الكرشمي ووزير الثروة السمكية محمد صالح شملان ووزير النفط والمعادن امير العيدروس ووزير الدولة مدير مكتب رئيس الوزراء عبد الرحمن طرموم وامين عام رئاسة الوزراء عبدالحافظ السمه وامين عام مجلس محافظة حضرموت سعيد على بايمين .

كما حضرها الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام الدكتور احمد عبيد بن دغر وعضو اللجنة العامة -رئيس دائرة الشباب بالمؤتمر عارف الزوكا .